والقضية السورية، فقد ظهرت من خلال تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٠؛ ومما جاء فيه أن رئيس الوزراء الفرنسي ميلران (Millerand) أعلم الجنرال غورو أن اقتراحات اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطانية، والمتعلقة بالوضع في سوريا وفلسطين، كانت تأخذ بعين الاعتبار التعليمات المعطاة من الجنرال اللنبي، «وقد رجاه أن يعلمه بشعوره وتفسيره لهذه الاقتراحات... بانتظار الجواب ونتيجة للمعلومات المعطاة من قبل المفوضية العليا في بيروت، فإن الأمير فيصل لا يضع أية شروط لسفره إلى فرنسا سوى الاعتراف باستقلال البلاد العربية... وأضافت السفارة الفرنسية في تقريرها أنه ليس هناك مجال الآن للاعتراف بفيصل ملكاً على سوريا، غير أن باستطاعة الجنرال غورو أن ينقل لفيصل موقف الحكومة الفرنسية بصيغة الاعلان التالي: «ان الحكومة الفرنسية استناداً إلى تصريحاتها السابقة من جهة، ومن جهة اخرى استناداً إلى الأسس العامة لحرية الشعوب والتعاون الودي المعلن من قبل مؤتمر السلام، فإنها تعلن اعترافها بالحق الثابت للشعوب الناطقة باللغة العربية على الأراضي السورية ولجميع الأديان، على أن تجتمع فيما بينها تحت شعار 'أمة مستقلة'، وأن يعتبر هذا الشعب أن التاريخ يوجب عليه قبول الانتداب الذي سيؤمن عليه من قبل عصبة الأمم... ثم سوف يضمن استقلالها ضد أي اعتداء على الحدود التي يحددها مؤتمر السلام ضمن اطار ثلاث نقاط تؤخذ بعين الاعتبار: قومي، لغوي، جغرافي، ويؤخذ في الاعتبار بعض الاستقلالية الضرورية».

أما في ما يختص بفلسطين بصورة بحتة، فقد جاء في التقرير أنه ليس في نية السيد ميلران العودة إلى التنظيم المتفق عليه، ورأى ضرورة تدويل فلسطين. ومما ذكرته السفارة الفرنسية، بهذا الصدد، أن ميلران أراد اعطاء ملاحظة في ما يخص فلسطين «هذا البلد الذي يجب أن يكون مبدئياً خاضعاً لنظام دولي. وأن فرنسا يجب أن لا تبتعد عن التنظيم والتدخل في هذا الاطار، وأن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية بشأن المحافظة على المصالح التي تمتلكها في فلسطين»[٢٢].

والجدير بالملاحظة أن بريطانيا التي كانت تدعي صداقتها للعرب وللملك فيصل لم تحاول، عملياً، التجاوب مع الأماني العربية، وإنما سارت وفق أطماعها في المنطقة ووفق المصالح الفرنسية أيضاً، ووفق ما أشارت إليه وجهة النظر الفرنسية القائلة: «إن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية...». ومن أجل ذلك، كان الرد العملي على قرارات المؤتمر السوري العام وعلى المطالب العربية بأن أصدر قادة دول الحلفاء، في ٥ أيار (مايو) ١٩٢٠، في مؤتمر «سان ريمو» بايطاليا، جملة من القرارات في مقدمتها تقسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا إقراراً منهم وتمسكاً ببنود اتفاقية سايكس ــ بيكو (Sykes-Picot). والأمر الملفت للنظر هو اشتراك الزعيم الصهيوني هربرت صموئيل (H.Sammuel) في المؤتمر وتقديمه مذكرة تضمنت مقترحاته بشأن وضع حل أو تسوية لمنطقة الشرق الأوسط[٢٣]. غير أن الأمر الملفت للنظر أكثر أن بريطانيا أصدرت في الوقت نفسه قراراً قضى بتعيينه أول مندوب سام بريطاني على فلسطين.

والحقيقة أن قرارات مؤتمر «سان ريمو» كانت ضربة صاعقة للشعوب العربية